يا شغيلة العالم كله اتحدوا !

كيم إيل سونغ

مزيذا من تطوير السياسات الشيوعية

حديث إلى مسؤولي المجلس التنفيذي
٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

دار النشر باللغات الأجنبية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٢٠٢٥

يا شغيلة العالم كله اتحدوا !

كيم إيل سونغ

مزيدا من تطوير السياسات الشيوعية

حديث إلى مسؤولي المجلس التنفيذي

٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

دار النشر باللغات الأجنبية

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

٢٠٢٥

أصدرنا قبل عدة أيام مرسوما للجنة الشعبية المركزية بشأن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي للمزارعين التعاونيين. إن ذلك هو إحدى السياسات الشيوعية الجديدة التي يطبقها حزبنا وحكومة جمهوريتنا من أجل زيادة رخاء الشعب باعتبار مواصلة رفع مستوى حياة الشعب هو أعلى مبدأ لنشاطاتهما. بفضل هذا المرسوم، سيزول الفرق بين أفراد الطبقة العاملة والفلاحين على صعيد منافع الضمان الاجتماعي المقدمة من الدولة. وقد تعالت ردود الفعل المرحة بين المزارعين التعاونيين الذين تلقوا منافع كبيرة أخرى هذه المرة من الحزب والدولة.

إن السياسات الشيوعية المختلفة التي تطبقها الدولة الاشتراكية تستأثر بأهمية بالغة في تحسين حياة الشعب بالتساوي وإطلاق العنان لتفوق الاشتراكية والتعجيل ببناء الاشتراكية. فعندما يتمتع جميع الناس بحياة مادية وثقافية سعيدة بفضل السياسات الشيوعية التي تطبقها الدولة، سيثقون بعمق بتفوق الاشتراكية ويناضلون بتفان أكبر من أجل توطيد النظام الاشتراكي وتطويره.

صحيح أن تطوير الإنتاج لا غنى عنه لإغناء الناس. فتطوير الإنتاج يؤدي بالطبع دورا هاما في رفع مستوى معيشة الناس المادية والثقافية في أي مجتمع. ولكن لا يمكن لجميع أفراد المجتمع أن يعيشوا في رخاء بمجرد تطوير قدرة الإنتاج وزيادة الخيرات المادية. ذلك لأن مستوى معيشة الناس رهن إلى حد كبير بأسلوب توزيع المنتجات وسياسات الدولة، إلى جانب تطوير الإنتاج. فحسب كيفية توزيع المنتجات ونوعية سياسات الدولة، يتحدد

ما إذا كان الناس يعيشون في رخاء على حد سواء أم لا. إن توزيع المنتجات يجري في المجتمع الرأسمالي طبقاً لحاجات الطبقة المستغلة ومصالحها، ويكون ذلك وسيلة بيد الرأسماليين لزيادة دخلهم وتشديد استغلالهم للعمال. هذا هو السبب في أنه كلما تطور الإنتاج في هذا المجتمع يزداد الفرق ما بين الغني والفقير وتتفاقم ظاهرة "ازدياد الغني غنى والفقير فقراً". لكن توزيع المنتجات في المجتمع الاشتراكي يجري حسب متطلبات جماهير الشعب العامل ومصالحها، لأنها سيد الإنتاج والمنتجات في آن واحد. فالمنتجات توزع على أساس مبدأ رفع مستوى معيشة الجماهير العاملة بالتساوي، بحيث لا يمكن حدوث ظاهرة "ازدياد الغني غنى والفقير فقراً".

يتم توزيع الخيرات المادية التي خلقتها الجماهير العاملة في المجتمع الاشتراكي بإنصاف حسب كمية العمل المنجز وجودته وبالإجراءات الشيوعية المطبقة من قبل الدولة. وتوزيع المنتجات حسب العمل المنجز والإجراءات الشيوعية المطبقة من قبل الدولة تتلاءم تماماً مع خصائص المجتمع الاشتراكي.

التوزيع حسب العمل هو شكل التوزيع الذي يعكس الطابع الانتقالي للمجتمع الاشتراكي. ففي المجتمع الاشتراكي حيث ما تزال رواسب الأفكار البالية موجودة في أذهان الناس ولا يكون العمل هو شرط حياتهم الأول وتبقى فروق جوهرية في العمل، لا بد من تطبيق نظام توزيع المنتجات حسب العمل المنجز. وما لم تنتزع المنتجات حسب كمية العمل المنجز وجودته في المجتمع الاشتراكي، قد تحدث ظاهرة السعي لأكل خبز الكسل أو طلب أجر كبير مقابل عمل قليل.

توزيع المنتجات حسب العمل المنجز يتميز بالمحدودية في تحقيق غاية بناء الاشتراكية والشيوعية لجعل جميع أفراد المجتمع يعيشون حياة رعية ومتحضرة على حد سواء. وإذا طبقنا نظام توزيع المكاسب حسب كمية العمل المنجز، فلا مفر من حدوث تباين معين في حصص التوزيع لدى الجماهير العاملة حسب مقدار عملها المنجز وجودته وعدد الأيدي العاملة لكل أسرة، مما يؤدي إلى إحداث فرق في مستوى معيشتها في نهاية المطاف. لا داعي للقول إن الفرق في مستوى المعيشة في المجتمع الاشتراكي حيث أصبحت وسائل الإنتاج ملكا عاما لا يكون كبيرا كما هو في المجتمع الرأسمالي حيث تكون وسائل الإنتاج ملكا خاصا. إلا أنه لا يمكننا أن نتهاون بذلك.

بغية التجاوز على هذه المحدودية في توزيع المنتجات حسب العمل المنجز في المجتمع الاشتراكي وتحسين مجمل حياة الجماهير العاملة على حد سواء، لا بد للدولة من أن تطبق بنشاط مختلف الإجراءات الاجتماعية الشعبية، الإجراءات الشيوعية.

تعكس إجراءات الدولة الشيوعية الطابع الشيوعي للمجتمع الاشتراكي. فجميع الإجراءات الشيوعية التي تطبقها حكومة الجمهورية تجسد المبدأ الشيوعي القائل: "الواحد للجميع والجميع للواحد!". إن تطبيق مختلف الإجراءات الشيوعية في المجتمع الاشتراكي وتوسيعها وتطويرها وإكمالها بالتدرج هي أمر لا غنى عنه لبناء المجتمع الشيوعي الذي يعيش فيه جميع الناس في رخاء على حد سواء.

لا يجوز إهمال نظام التوزيع حسب العمل المنجز بدعوى أهمية تطبيق الإجراءات الشيوعية في تحسين حياة الشعب وبناء الاشتراكية والشيوعية.

لأن ذلك سيؤدي إلى خفض طموحات الناس للإنتاج وبالتالي، يحول دون دفع عجلة بناء الاشتراكية والشيوعية بقوة إلى الأمام. فمن الواجب مواصلة تطوير الإجراءات الشيوعية وإكمالها بما يتفق ومستوى وعي الناس الفكري ومستوى تطور البلاد الاقتصادي، في أن مع مراعاة مبدأ التوزيع الاشتراكي بصرامة وفقا لطابع المجتمع الاشتراكي الانتقالي.

كان حزبنا وحكومة جمهوريتنا يطبقان دائما مختلف الإجراءات الشيوعية بالتدرج طوال مسيرة بناء المجتمع الجديد، معتمدين بمبدأ توزيع الكسب على الجماهير العاملة حسب كمية عملها المنجز.

ففي فترة حرب التحرير الوطنية العنيفة، طبقنا نظام الطبابة المجانية الشاملة كأحد الإجراءات الشيوعية الهامة، وقمنا بعلاج جرحى الحرب والمرضى الآخرين دون مقابل. وقد كان لذلك تأثير قوي في استنهاض شعبنا الذي انطلق إلى المعركة المصيرية ضد المعتدين الإمبرياليين الأمريكيين لتحقيق مآثر بطولية. ويفضل نظام الطبابة المجانية الشاملة وغيره من السياسات الشعبية المختلفة، تسمى وتتحسن اليوم صحة شعبنا بروعة حتى بلغ متوسط عمر الناس ٧٤ عاما. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن متوسط الأعمار عندنا ازداد بمقدار ٣٦ عاما عما كان عليه قبل التحرير ودخلت بلادنا إلى مصاف البلدان التي يعيش فيها أطول متوسط عمر على صعيد العالم.

وتتجسد السياسات الشيوعية لحزبنا وحكومة جمهوريتنا تجسيدا رائعا في نظام تعليمنا الاشتراكي أيضا. منذ قديم الزمان، كان شعبنا يتميز برغبة عارمة في التعلم. ومع ذلك، لم يستطع أن يتعلم في ظل حكم الإمبريالية اليابانية الاستعماري. ومنذ الفترة الأولى لتحرير البلاد، أعرنا

التعليم أهمية أولوية من أجل تحقيق رغبة شعبنا العارمة، وفي مرحلة التعمير والبناء العصبية بعد الحرب، طبقنا نظام التعليم الابتدائي الإلزامي العام ونظام التعليم الإعدادي الإلزامي العام وتلاهما تطبيق نظام التعليم المجاني العام لتعليم التلاميذ والطلبة في كافة المؤسسات التعليمية على نفقة الدولة. ويجري اليوم في بلادنا التعليم الاجتماعي وتعليم الكبار بمختلف الأشكال، فضلا عن التعليم المدرسي، على نفقة الدولة. إن نظام التعليم الاشتراكي القائم في بلادنا هو مدعاة للافتخار وأكثر نظم التعليم تفوقا في العالم. إن الأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة في بلادنا يتبرعون في دور الحضانة ورياض الأطفال على نفقة الدولة والمجتمع. وتعد تربية جميع الأطفال على نفقة الدولة والمجتمع إحدى أهم السياسات الشيوعية.

وقد ألغي في بلادنا نظام الضريبة العينية الزراعية ونظام الضرائب الأخرى أيضا لتغدو أول بلد في العالم يخلو من الضرائب. نقدم البيوت السكنية التي بنيناها على حساب الدولة إلى العمال والموظفين وحتى الفلاحين مجانا. وأرى أن مثل هذه الأمور لا وجود لها في العالم إلا في بلادنا.

هذا وتوفر الدولة لجميع الجماهير العاملة القادرة على العمل عملا مستقرا وتضمن لها الحياة، وليس هذا فحسب، بل تتحمل مسؤولية ضمان حياة فاقد القدرة على العمل مؤقتا أو العاجزين عن العمل أو المسنين والأطفال الذين لا معيل لهم عن طريق تطبيق نظامي التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي الشيعيين. كما أنها تطبق نظام الإجازة المدفوعة الأجر ونظام الراحة والاستجمام ونظام إجازة العاملات قبل الولادة وبعدها على نفقة الدولة، إضافة إلى مختلف السياسات الشيوعية الأخرى.

منذ اليوم الأول لدخولنا طريق بناء المجتمع الجديد بعد التحرر، طبقنا سياسة التمويين الشعبية كيلا يجوع الشعب. ويمكن القول إن هذه السياسة التي تطبق للعمال والموظفين هي إحدى السياسات الشيوعية في الجوهر. تشتري الدولة من الفلاحين الأرز بسعر ٦٠ زونا لكل كيلوغرام وتقدمه للعمال والموظفين بسعر ٨ زونات. وهو سعر يكاد يكون مجانياً. فالنقود التي تتلقاها الدولة من العمال والموظفين مقابل الأرز لا تعادل إلا كلفة النقل. حدث في الماضي أن تقدم بعض الكوادر الاقتصاديين باقتراح لبيع الأرز في بلادنا بسعر السوق كما هو الأمر في البلدان الأخرى، بدلا من نظام التمويين المعمول به. حينذاك، قلت لهم إنه إذا بعنا الحبوب الغذائية للشعب فلن تكون ثمة مشكلة بالنسبة للأسر قليلة الأفراد وكثيرة العاملين، لكن الأسر كثيرة الأفراد وقليلة العاملين ستعيش بصعوبة، وإنه لا بد لهم من أن يدخلوا وسط الشعب ليطلعوا على الواقع بدقة. وبعد أن وقفوا على جلية الأمور في الواقع قالوا لي إنه لا يجوز بيع الحبوب الغذائية بسعر السوق. إن نظام التمويين المطبق على العمال والموظفين هو سياسة طيبة جدا تجعل جميع الناس يعيشون دون هموم أو قلق بشأن الغذاء، في وضع بلادنا التي لا تنتج فيها الأرز بعد بالقدر الكافي إلى حد يمكن معه توزيعه حسب الحاجة.

إن المنافع الاجتماعية الإضافية التي تقدم إلى الشعب بفضل سياسة الدولة الشيوعية كبيرة جدا في بلادنا. فالمنافع التي يتلقاها طالب واحد من الدولة بدءا من دار الحضانة وحتى تخرجه من الجامعة مرورا بالتعليم الإلزامي لمدة ١١ سنة تبلغ أكثر من ١٥٨٠٠ واون. وبالإضافة إلى ذلك تتلقى كل أسرة منافع تقدر بـ ٤٧٠ وونا سنويا بفضل نظام العلاج المجاني

و٥٦٠ واوناً بنظام التمويين. منافع الدولة الناتجة عن سياساتها الشيوعية مثل نظام التعليم المجاني ونظام تنشئة وتعليم الأطفال ونظام الطبابة المجانية ونظام التمويين، كبيرة حقاً. وهذا يدل على أن السياسات الشيوعية تطبق في بلادنا على أعلى مستوى.

إن الحياة السعيدة التي يتمتع بها جميع أبناء شعبنا اليوم لا يمكن تصورها بدون السياسات الشعبية والشيوعية التي يطبقها حزبنا وحكومة جمهوريتنا. فبفضل هذه السياسات الشعبية والشيوعية، يتمتع كل أبناء شعبنا بالحياة الهانئة دون قلق بشأن المأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج.

قال أحد المغتربين الذي شاهد بأمر عينيه شعبنا الذي يعيش بسعادة دون هم وقلق، أثناء زيارته للوطن الأم، إن وطننا هو فردوس أرضي و"جنة" الشعب حقاً، ويجب عليه أن يعيش معمرًا في "ملكوت السماء فوق الأرض" هذا، بدلاً من ذهابه إلى "الجنة" بعد مماته. وحتى الشعوب التقدمية في العالم تسبغ المديح على السياسات الشيوعية المطبقة في بلادنا وتغبطنا عليها. ليس من باب المصادفة إطلاقاً أن تسمى شعوب العالم بلادنا "البلد الاشتراكي النموذجي" و"بلد التعليم" و"البلد الخالي من الضرائب". جدير بنا أن نفتخر بذلك ونعتز به.

إذا طبق حزبنا وحكومة جمهوريتنا مختلف السياسات الشعبية والشيوعية فإن ذلك لا يرجع مطلقاً إلى تطور اقتصادنا أكثر من الآخرين أو وفرة أموالنا. وأقول بصراحة إن الأعباء التي تتحملها الدولة جسيمة للغاية لأنها تمارس مختلف السياسات الشيوعية بما فيها نظام الطبابة المجانية ونظام التعليم الإلزامي المجاني. إلا أنني لا أعتبر ذلك عبئاً علينا. إنني أفتخر

افتخارا كبيرا بأن نجعل جميع أبناء شعبنا يعيشون حياة سعيدة على السواء بفضل تطبيق مختلف السياسات الشيوعية التي لا تجرؤ البلدان الأخرى على تطبيقها، مهما كانت الأعباء التي تترتب علينا من جراء ذلك.

كثيرا ما أتبادل الحديث مع رؤساء الدول الأخرى والشخصيات السياسية والاجتماعية والعلمية في بلدان العالم العديدة، وفي أثناء ذلك يطرحون علي أسئلة: كيف يمكن في كوريا تطبيق نظام الطبابة المجانية ونظام التعليم الإلزامي المجاني دون جني الضريبة العينية والضرائب الأخرى وما هو السر في ذلك؟ ليس ثمة شيء يكتنفه الغموض إزاء تطبيقنا مختلف السياسات الشيوعية مثل نظام الطبابة المجانية ونظام التعليم الإلزامي المجاني. إننا نطبق سياسات صحيحة استنادا إلى أموال كسبها شعبنا مظهرا روح الاعتماد على النفس والمثابرة في النضال الشاق ونجعلهم يعيشون حياة رغيدة ومتساوية. المسألة تتعلق بكيفية خدمة الشعب. عند العمل بروح الخدمة المتفانية للشعب، يمكن الحصول على المال والتوصل إلى طريقة لحل كافة المسائل. صحيح أننا كثيرا ما نقتصد بالأموال ولا ننفقها عند اللزوم أو في بناء الأكثر مما ينبغي، لأننا نطبق السياسات الشيوعية المختلفة. إلا أننا كنا نمارس السياسات الشيوعية ونحن نصبر على ذلك كله.

مختلف السياسات الشيوعية السائدة في بلادنا لا يمكن تطبيقها في جميع البلدان الاشتراكية ولا في البلدان غنية الأموال، إذ لا يستطيع تطبيقها إلا حزب الطبقة العاملة ودولتها اللذين يعترزان أشد اعتزاز جماهير الشعب ويتوليان مصيرها على مسؤولياتهما التامة. لا تتغير سياسة حزبنا وحكومة جمهوريتنا التي تجسد مقتضيات فكرة زوتشيه القاضية بالتفكير في كل شيء باتخاذ الإنسان محورا له وتسخير كل شيء لخدمة الإنسان.

لا يجوز لنا أن نركن قانعين إلى النجاحات المحققة من قبل، بل علينا أن نطور السياسات الشيوعية أكثر فأكثر بما يتفق ومتطلبات البناء الاشتراكي الواقعي حتى نؤمن لشعبنا حياة أكثر رغدا وتحضرا. وكخطوة أولى، يجب أن نطور نظام التموين بصورة أكثر كمالا ونحقق الشيوعية في مجال المأكل.

أهم شيء في حياة الناس هو مسألة المأكل. فيمكن للمرء أن يصبر على قلة الملابس أو المنازل السكنية، لكنه لا يستطيع المساومة مع الجوع. نظرا لأن مسألة المأكل تنطوي على أهمية كبرى في حياة الناس، حرصت على تغيير عبارة "الملبس والمأكل والمسكن" بعبارة "المأكل والملبس والمسكن". أهم شيء في حل مسألة المأكل هو إنتاج المزيد من الأرز. فبدون الأرز، لا يمكن النجاح في بناء المجتمع الاشتراكي والشيوعي، كما لا يمكن القول إننا قد بنينا هذا المجتمع دون أن نغذي الشعب بالأرز حتى الشبع. هذا هو السبب في أنني قد طرحت منذ الفترة الأولى من البناء الاشتراكي شعار "الأرز بالذات هو الاشتراكية" وعملت جاهدا لوضعه موضع التطبيق.

بغية تطوير نظام التموين بصورة أكثر وتحقيق الشيوعية في مجال المأكل، لا مناص لنا من زيادة إنتاج الأرز قطاعا. ينبغي لنا أن نخوض في الحال نضالا حازما لبلوغ قمة ١٥ مليون طن من الحبوب الواردة في الأهداف العشرة المستقبلية لبناء الاقتصاد الاشتراكي. إنتاج هذا القدر من الحبوب سيؤدي إلى تحقيق أمني شعبنا العائدة إلى قرون في أكل الأرز مع مرق اللحم بصورة رائعة. إذا كان لنا أن نبلغ قمة ١٥ مليون طن من الحبوب، علينا أن نزيد من

مردود الحبوب في كل هكتار عن طريق تطبيق الطريقة الزراعية المستقلة تطبيقا كاملا ونوسع مساحة الأراضي الزراعية.

في مجال الزراعة، لا بد من الالتزام بمبادئ زرع المحصول المناسب في التربة المناسبة وفي الموسم المناسب التزاما تاما، ونثر الأسمدة وفقا لظروف التربة في كل منطقة وخصائص المزروعات البيولوجية على أساس نظام التسميد العلمي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إحداث الثورة الخضراء لاصطفاء المزيد من أصناف البذور الجديدة وافرة الغلة، ومضاعفة خصوبة الأراضي الزراعية بصورة حاسمة.

بغية زيادة إنتاج الحبوب بدرجة ملحوظة في الظروف التي بلغ فيها مردود الهكتار الواحد من الحبوب إلى مستوى عال في بلادنا، لا بد لنا من أن نحصل على مساحات كبيرة جديدة من الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق شن حركة ديناميكية لاستصلاح الأراضي المغمورة بالمد والبحث عن الأراضي الجديدة. في مناطق ساحل البحر الغربي توجد كثير من الأراضي المغمورة بالمد وظروف استصلاحها أيضا مؤاتية للغاية. إن الواجب يحتم علينا أن نركز كل قوانا على استصلاح أراضي المد لبلوغ هدف استصلاح ٣٠٠ ألف هكتار من أراضي المد، الذي طرحه حزبنا في مؤتمره السادس.

لا يمكن حل مسألة زيادة إنتاج الحبوب اقتصارا على جهود العاملين في ميدان الزراعة. يجب تعبئة كل الحزب والجيش والشعب لمساعدة الريف بمساعدة فعالة حتى نتمكن من تقوية الأسس المادية والتقنية للاقتصاد الريفي وإحداث تحولات جديدة في الإنتاج الزراعي.

وإلى جانب مسألة المأكل، لا بد من إيلاء اهتمام لحل مسألة المنازل السكنية حلا مرضيا.

إن الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية. وبدون المنازل السكنية، لا يمكن وجود الحياة السعيدة في الأسرة. وحيث إن المساكن تنطوي على أهمية كبرى في حياة الناس، حرصنا على بناء أعداد كبيرة من المساكن في المدن والأرياف. ونتيجة لذلك، لا يوجد في بلادنا اليوم شخص يعيش في العراء دون مأوى له، بل يعيش جميع الناس حياة مستقرة في البيوت التي بنتها الدولة لهم. لكن ذلك لا يعني أنه بالإمكان إهمال مسألة المساكن. بقدر ما يرتفع مستوى الحياة، تزداد احتياجات الناس إلى المساكن. في فترة ما بعد الحرب، كان عاملونا راضين بعيشهم في المساكن ذات الغرفة الواحدة، أما الآن فيطلبون المساكن ذات الغرفتين أو الثلاث أو الأربع غرف. يتوجب علينا أن نبنى مزيداً من المساكن الحديثة في المدن والأرياف مثل مدينة بيونغ يانغ ضمن خطة مدروسة، بحيث نسد الحاجات المتزايدة إلى المساكن بصورة مرضية أكثر.

ولا بد من تطوير نظام التعليم الإلزامي المجاني العام.

إن التعليم هو عمل يرمي إلى تربية الناس الاجتماعيين ذوي الأفكار السليمة والمعارف الوافرة والجسم السليم، ويتعلق عليه ازدهار البلاد والأمة أو انهيارهما. فبدون التعليم، لا يمكن تصور ازدهار البلاد والأمة ومستقبلهما المشرق. إن مصير البلاد والأمة رهن إلى حد كبير بالتعليم. على الرغم من تطبيق السياسة التربوية المتقدمة لتقديم كل المراحل من التعليم دون مقابل مثل التعليم الإلزامي العام لمدة ١١ سنة في بلادنا في الوقت الراهن، إلا أن مستوى التعليم النوعي ما زال دون المستوى المنشود، ولا يمكننا أن نرى أن ظروف التعليم كافية.

ينبغي لنا أن نرفع بحزم جودة التعليم ونطور نظام التعليم الإلزامي

المجاني العام إلى مرحلة أعلى عن طريق مواصلة بذل الجهود الكبيرة في التعليم، بما يتلاءم مع متطلبات الواقع المتطور سريعا. علينا أن نبني المدارس حسب مخطط مدروس، وأن ننتج ونؤمن مختلف الأدوات المدرسية والقرطاسية بالقدر الكافي. وعلاوة على ذلك، لا بد لنا من أن ننتج مزيدا من أجهزة الاختبار والمعدات التطبيقية الحديثة ونطبع كثيرا من المراجع والكتب الأخرى لنقدمها إلى المدارس.

علينا أن ننشئ المؤسسات والمرافق التعليمية بمزيد من الروعة طردا مع تطور اقتصاد البلاد مستقبلا، وأن نوزع الكتب الدراسية والقرطاسية على الطلاب مجانا ونجعل الدولة تتحمل نفقات معيشة الطلاب الداخليين. هدفنا النهائي من تطوير نظام التعليم الإلزامي المجاني العام هو تطبيق نظام التعليم الإلزامي العالي.

لقد تقدم حزبنا في مؤتمره السادس بمنهج ترقية المجتمع كله إلى مستوى المثقفين. فإذا تحقق هذا المنهج، سيتوصل جميع الناس في المجتمع إلى مستوى المعارف الثقافية لخريجي الجامعة. وتطبيق التعليم الإلزامي العالي في بلادنا ليس أمرا للمستقبل البعيد. مما لا شك فيه أن تطبيقه قد يجري نشوء مختلف المسائل الصعبة والمعقدة، نظرا لأننا تقدمنا بهذه المسألة لأول مرة. مهما يكن من الأمر، لا يجوز لنا التفكير بأن تطبيقه أمر لا أمل له. عندما حاولنا تطبيق نظام التعليم الابتدائي الإلزامي العام في عام ١٩٥٦، فكر بعض الناس بأنه أمر مبهم، ولكننا حين أقبلنا على العمل عازمين، استطعنا أن نطبق نظام التعليم الابتدائي الإلزامي العام وبعد ذلك نظام التعليم الإعدادي الإلزامي العام. فإذا عملنا بتصميم، يمكننا أن نطبق كذلك نظام التعليم الإلزامي العالي العام في المستقبل القريب.

بغية تطبيق التعليم الإلزامي العالي، لا بد لنا من أن نمثن المؤسسات التعليمية العالية الموجودة حاليا من جهة، وأن ننشئ من جهة أخرى مزيدا منها في اتجاه تطوير نظام التعليم مع مزاولة العمل. كما يتوجب علينا أن ننشئ في المدن والريف وقرى الصيادين عددا كبيرا من المعاهد الصناعية والزراعية ومعاهد الصيادين العالية التي تعمل بموجب هذا النظام والمعاهد المتخصصة. ويجب إدخال نظام التعليم الإلزامي العالي على أساس مبادئ تطبيقه أولا لأفراد الجيل الجديد الذين ينهون مراحل التعليم الإلزامي لمدة ١١ سنة ثم ضم الجماهير العاملة التي لم تتلق في الماضي التعليم العالي إلى ذلك النظام بالتدريج وفقا لتهيئة الظروف.

من أجل جعل جميع أفراد الجيل الجديد شيوعيين ممتازين ذوي وعي فكري سليم، لا مناص من تربيتهم تربية جيدة منذ نعومة أظفارهم. يقول المثل الكوري إن العادة المكتسبة في سن الثالثة تستمر حتى سن الثمانين. وهذا يعني وجوب تربية المرء جيدا منذ طفولته لأنه إذا اعترته عادة سيئة فمن الصعب تصحيحها. والحقيقة إنه إذا اعتاد المرء على عادة سيئة وهو ما يزال صغيرا، فلا يمكن تصحيحها بسهولة بعد بلوغه سن الرشد مهما تلقى تربية جيدة. لذا، من الأهمية بمكان تنشئة الأطفال وتربيتهم في دار الحضانة وروضة الأطفال جيدا بطرق جماعية. إن تربية الأطفال جماعيا في دار الحضانة وروضة الأطفال أفضل بكثير من تربيتهم في البيوت على أيدي الأمهات. فتنشئة الأطفال وتربيتهم جماعيا في دار الحضانة وروضة الأطفال، ستعودهم على الحياة الانضباطية والجماعية منذ نعومة أظفارهم وتفتح في أذهانهم براعم الشيم الشيوعية وتؤثر جيدا في تطورهم الذهني والبدني. فعلى أن نعمل جاهدين للمزيد من توطيد وتطوير نظام

تنشئة وتربية الأطفال المتقدم لإنماء الأطفال في دور الحضانة ورياض الأطفال جماعيا على نفقة الدولة والمجتمع.

بغية توطيد وتطوير هذا النظام، يتوجب علينا أن نبني مزيدا من دور الحضانة ورياض الأطفال ونجهزها بأحدث المرافق. وخاصة، علينا أن ننظم وندير دور الحضانة ورياض الأطفال الأسبوعية والشهرية على نطاق واسع لتربية الأطفال على أحسن صورة وتأمين أفضل الظروف للنساء كي يساهمن في النشاطات الاجتماعية.

ولا بد من تحسين إدارة دور الحضانة ورياض الأطفال. يجب ترتيبها جيدا من الناحية الثقافية والصحية وإمداد الأطفال بالقدر الكافي من المواد المغذية. وينبغي تغذية الأطفال جيدا على أساس نظام التموين السليم من الدولة، وتوفير كل شيء للأطفال بما فيه الكفاية حتى ولو لم يوفر للكبار. إضافة إلى المواد الغذائية اللازمة لتنشئة وتربية الأطفال، من المطلوب إنتاج وتوفير القدر الكافي من أدوات اللعب والأدوات المدرسية والأدوية والمعدات اللازمة للتربية.

ولا بد من إجادة تأهيل المشرفات والمربيات. إن تنشئة وتربية الأطفال هي عمل على جانب كبير من المسؤولية وعمل صعب. تجد الأمهات في البيوت صعوبة في تربية ابن واحد أو اثنين، وما دام الأمر هكذا فإن تربية الكثير من الأطفال ليست بالأمر السهل إطلاقا. ينبغي للمشرفات والمربيات أن يتحلين بمشاعر الأمومة الدافئة كالتى تحملها الأمهات الحقيقيات ويكتسبن المعارف اللازمة لتنشئة الأطفال وتربيتهم. علينا أن نزود المعاهد العالية ومراكز إعداد المشرفات والمربيات بأفضل المعدات ونحسن إدارتها ونؤهل أعدادا كبيرة من خيرة المشرفات والمربيات

المستعدات من كل النواحي.

ولا بد كذلك من تطوير نظام الطبابة المجانية الشاملة أكثر فأكثر. إن أمنية الناس الأزلية هي أن يعيشوا معمرين في صحة جيدة. ولكن، في المجتمع الرأسمالي الذي يسود المال فيه كل شيء، لا يمكن للشعب أن يفكر حتى في العمر المديد معافيا من الأمراض. فلا يمكن أن يتمتع الشعب بالعمر المديد دون مرض إلا في المجتمع الاشتراكي، مجتمع الشعب الحقيقي الذي يعتبر الناس أعز كائنات ولا يدخر أي شيء في سبيلهم. لقد أحرزنا نجاحات كبيرة في حماية صحة الشعب وتحسينها بتطبيق نظام الطبابة المجانية منذ زمن بعيد. إلا أنه ما زال هناك الكثير من الأعمال التي ينبغي إنجازها في هذا المجال. لا تظهر الآن حيوية نظام الطبابة المجانية الشاملة بكل أبعادها من جراء عدم تأمين الأدوية والأدوات الطبية كما ينبغي وتدني مستوى الأطباء التقني بما يتلاءم مع تطبيق هذا النظام. لذا، علينا أن نوطد الهيئات العلاجية والوقائية بما فيها المشافي، بما يتفق ومتطلبات الواقع المتطور وأن ننتج ونؤمن قدرا كافيا من مختلف الأدوية والأدوات الطبية ونرفع مستوى الأطباء التقني حتى يمكن حماية صحة الشعب وتحسينها بصورة أفضل.

ويجب إنتاج المزيد من أدوية كوريو التقليدية.

أدوية كوريو التقليدية هي عقاقير مفيدة لأنها تحتوي على عناصر مختلفة لازمة لحماية صحة الناس وتحسينها، مثل الأحماض الأمينية الضرورية. وإنتاج الكثير من هذه الأدوية واستخدامها يمكن من الحيلولة مسبقا دون حدوث الأمراض الوبائية وحماية صحة الناس بصورة أفضل. علينا أن ننتج مقادير كبيرة من أدوية كوريو اللازمة لحماية صحة الناس

وتحسينها عن طريق جمع مختلف الأعشاب والنباتات الطبية المتوفرة في بلادنا وزرعها في مساحات واسعة وإنشاء القواعد المأمونة لإنتاج أدوية كوريو.

إن العمل العلاجي والوقائي عمل على جانب كبير من المسؤولية والأهمية يتعلق بحياة الناس، والنجاح فيه مرهون بمؤهلات الأطباء وأوضاعهم الفكرية إلى حد كبير. يتوجب علينا أن نزود المؤسسات التعليمية الطبية مثل كلية الطب بأفضل المعدات ونؤهل أعدادا كبيرة من الأطباء المتحلين بكفاءات رفيعة من جهة، وأن نخوض من جهة أخرى بينهم نضالا مشددا لامتلاك العلوم والتكنولوجيا الطبية اللازمة للعمل العلاجي والوقائي وخبرات الطب السريري الوافرة. وإضافة إلى ذلك، لا بد لنا من أن نعزيز التربية السياسية والفكرية بين الأطباء حتى يملكوا جميعا روح الحب الدافئ للإنسان ويقوموا بحركة ديناميكية للإخلاق له.

وينبغي لنا أن نطور نظام التأمين الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي المعمول بهما على نفقة الدولة، فضلا عن مختلف السياسات الشيوعية الأخرى. كما يتوجب علينا أن نطبق السياسات الشيوعية السائدة حاليا بأفضل صورة وفي أعلى مستوى بما يتفق مع تقدم الثورة والبناء إلى مرحلة جديدة أعلى، وأن نوسعها في الوقت نفسه إلى الميادين الأخرى.

إن تطبيق كل السياسات الشيوعية هو بمثابة تحول اجتماعي يقضي على مخلفات المجتمع القديم، وهي لا تتحقق بالتالي بإرادة أو طموح ذاتي من أحد. إذ لا يمكن ممارستها إلا عندما تتوفر الظروف اللازمة لتحقيقها. ينبغي، أول ما ينبغي، إعداد جميع الناس في المجتمع سياسيا وفكريا. وإلا، فقد يظهر أناس يريدون أكل خبز الكسل ويتعرض بناء الاشتراكية

والشيوعية لعواقب خطيرة وذلك عند ممارسة السياسات الشيوعية. يمكن القول إن تسليح الناس بالوعي الفكري الشيوعي تسليحا تاما هو من أهم الشروط المسبقة لتطوير السياسات الشيوعية. ويتعين علينا أن نكثف التربية السياسية والفكرية بين أفراد المجتمع كافة لنعدهم كأناش شيوعيين يعتزون بمصلحة البلاد والشعب أكثر من مصلحتهم الخاصة ويكرسون أنفسهم للعمل من أجل المجتمع والجماعة. وإضافة إلى ذلك، علينا أن نخلق الضمانات المادية والمالية اللازمة لتطوير السياسات الشيوعية عن طريق إجابة بناء الاقتصاد الاشتراكي. وبدون تهيئة الظروف المادية، لا يمكن ممارسة السياسات الشيوعية، لأن هذه السياسات لن تتمكن دون ذلك من إظهار أقصى حيويتها. يجب إعطاء زخم قوي للإنتاج والبناء في كافة ميادين الاقتصاد الوطني بهدف ترسيخ قواعد الاقتصاد الوطني المستقل الاشتراكي وتقوية القدرة الاقتصادية للبلاد بصورة أكثر. كما علينا أن نمضي في تطوير السياسات الشيوعية طردا مع نضوج الظروف السياسية والفكرية والمادية.

كيم إيل سونغ

مزيدا من تطوير السياسات الشيوعية

الناشر : دار النشر باللغات الأجنبية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

الإصدار: حزيران/ يونيو ٢٠٢٥

رقم : ٢٥٨١١٤٧